

5 May 2009

Original: Arabic

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

ورقة عمل عربية مقدمة من الإمارات العربية المتحدة باسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩: تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥

يمثل القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أهمية حاسمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعلى المستويين الإقليمي والدولي. وقد دأبت المجموعة العربية على التأكيد على أهمية الإسراع في تنفيذ هذا القرار عبر الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المختلفة التي خصصت لبحث مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك من خلال أوراق العمل التفصيلية السابقة<sup>(١)</sup> التي تقدمت بها المجموعة العربية إلى الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، وتضمنت خلفيات ومواقف الدول العربية من مسألة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وتود المجموعة العربية خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية التأكيد على ما يلي:

(١) ورقة العمل الأولى المقدمة إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية المنعقدة في فيينا من ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ (NPT/CONF.2010/PC.I/WP.28)، وورقة العمل الثانية المقدمة على الدورة الثانية للجنة التحضيرية المنعقدة في جنيف من ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ (NPT/CONF.2010/PC.I/WP.2).



- ١ - تؤمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وأن مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة ولجانته التحضيرية يشكل فرصة لاستعراض المعاهدة ووسائل تفعيلها، وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي لم يشهد أي محاولة جديدة لتنفيذه ووضع أي آلية لمتابعة تنفيذه برغم انقضاء أربعة عشر عاما على اعتماده.
- ٢ - وقد تم تقديم عدد من المبادرات العربية المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في مختلف المحافل الدولية ذات الصلة، ولكن من المؤسف أنه برغم الدعم الدولي الذي حظيت به تلك المبادرات العربية، لم تتخذ أي خطوات عملية حقيقية على المستوى الدولي سعيا وراء تنفيذها.
- ٣ - وأكدت الدول العربية دائما اقتناعها بأن الحل العملي الوحيد لعدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يتطلب نهجا دوليا بعيدا عن الانتقائية والانحياز من خلال اعتماد معالجة إقليمية شاملة ومتكاملة لهذه المشكلة توفر الأمن لجميع الأطراف في المنطقة، وذلك من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- ٤ - واستعدادا لمؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١٠، وفي ضوء فشل دورة عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤكد الدول العربية أن الإخلال بقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط يعني إخلالا بجميع نتائج ومقررات المؤتمر مما يؤدي إلى إضعاف مصداقية المعاهدة وقرار تمديدتها اللاهوائي. لذا، يجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الثلاث المودع لديها المعاهدة، أن تتحمل مسؤوليتها ببذل قصارى جهدها من أجل إنجاز التنفيذ الكامل لهذا القرار ومساعدة مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ولجانته التحضيرية في تحديد الخطوات العملية التي تكفل التنفيذ الكامل لهذا القرار وتحقيق أهدافه.
- ٥ - إن استمرار إصرار إسرائيل على عدم الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا لأمن واستقرار الدول العربية التي أصبحت جميعها أطرافا في المعاهدة مما قد يدعوها إلى إعادة النظر في منهجيتها المستقبلية تجاه هذه القضية. وقد اتخذت القمة العربية في الدوحة عام ٢٠٠٩ قرارا أكدت فيه على الطلب من وزراء الخارجية العرب تحديد مواقف وسياسات عربية مشتركة تتضمن البدائل المناسبة التي يمكن للدول العربية التحرك في إطارها في ضوء مدى استجابة مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والاجتماع الدولي للمطلب العربي بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ورفعها للقمة التالية عام ٢٠١١.

## مقترحات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

في ضوء ما تقدم، تقترح المجموعة العربية على اللجنة التحضيرية إقرار التوصيات التالية ضمن تقريرها المقدم إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ وذلك على النحو التالي:

(أ) التأكيد على أن وجود أي أسلحة نووية في الشرق الأوسط يمثل تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي؛

(ب) التأكيد على مطالبة إسرائيل الانضمام دون إبطاء إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كطرف غير نووي وإخضاع منشأتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

(ج) تأكيد التزام الدول الأطراف وبخاصة الدول الثلاث المودع لديها المعاهدة بالعمل على تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، وتبني الآليات الفعالة لذلك مع اتخاذ الخطوات التالية نحو التنفيذ الكامل للقرار:

- دعوة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي وفقاً لقرارات الجمعية العامة المعنونة "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" لبدء التفاوض حول إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١١، ودعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعداد الوثائق المرجعية للمؤتمر الدولي متضمنة بدائل التحقق التي يمكن تطبيقها في إطار المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وذلك استناداً إلى ما سبق أن أعدته في شأن بدائل التحقق بالمنطقة، وكذلك في ضوء متابعة الوكالة لتنفيذ اتفاقيات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم؛

- تأكيد الدول النووية التزامها بجميع أحكام المعاهدة والتزاماتها بمقتضى نتائج مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ بما في ذلك تعهداتها بمقتضى المادة الأولى من المعاهدة بعدم نقل أي أسلحة نووية أو غير ذلك من أجهزة التفجير النووي إلى إسرائيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعدم مساعدة إسرائيل بأي شكل من الأشكال على نحو يسهم في زيادة قدراتها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووي أخرى أو اقتنائها تحت أي ظرف كان؛

• تأكيد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، طبقاً للفقرة السابعة من ديباجة المعاهدة وللمادة الرابعة منها، التزامها بعدم التعاون في المجال النووي مع إسرائيل أو نقل معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة ذات صلة.

(د) إنشاء لجنة دائمة مؤلفة من أعضاء مكتب مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تكون ولايتها متابعة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، إضافة إلى ما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ من مطالبة إسرائيل بالانضمام الفوري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاضطلاع بمتابعة تنفيذ ما يقره مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ والإعداد لعقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ واجتماعات لجانه التحضيرية؛

(هـ) متابعة ومراقبة تنفيذ هذه الالتزامات من خلال تقارير تقدمها الدول الأطراف إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وكذلك إلى اجتماعات لجانه التحضيرية المقرر عقدها في وقت سابق للمؤتمر. وينبغي أن تتضمن هذه التقارير بشكل شفاف معلومات عن حركة هذه المواد أو التكنولوجيا النووية أو ذات الصلة في المجالين السلمي والعسكري بين تلك الدول وإسرائيل، إضافة إلى أي معلومات بشأن التعاون النووي السابق بين الدول الأطراف وإسرائيل بما قد يسهم في توضيح أبعاد الأنشطة النووية الإسرائيلية السابقة والحالية؛

(و) الطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تعميم تلك التقارير خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ واجتماعات لجانه التحضيرية للنظر فيها وتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المطلوبة من تلك الدول؛

(ز) إنشاء هيئة فرعية ضمن اللجنة الثانية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تختص بمناقشة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط وتحديد آلية لمتابعة تنفيذه وإقرار التوصيات ذات الصلة.